سماح بصول *

الدوافع الحقيقية وراء المشاهد المخفيّة: الرقابة الإسرائيلية على الأفلام

مقدمة

بعد فوز الفيلم الوثائقيّ «لا أرض أخرى – no other land» بجائزة الأوسكار في شهر شباط ٢٠٢٥، وإظهاره للعالم بعضًا من ممارسات الاحتلال على أرض جنوب الضفة الغربيّة، سارع وزير الثقافة والرياضة الإسرائيليّ ميكي زوهر بتعميم رسالة على مديري دور السينما والمؤسسات الثقافيّة المدعومة من وزارته، يطالب فيها عدم عرض الفيلم، ومنحه منصّة للتشويه والتشهير والمسّ بسمعة إسرائيل، وهدّد بالتزامه عدم منح أموال الدولة لجهاتٍ تدعم وتقدم محتوى يضر بالدولة ويخدم أعداءها- كما جاء في نص الرسالة.

بعد تعميم الرسالة، وضّحت مؤسسات حقوقيّة أنه ليس من صلاحيات وزير الثقافة والرياضة إصدار أوامر لعرض أفلام أو منع عرضها، أو حتى إرسال طلبات كهذه إلى المؤسسات الثقافيّة التي تتلقى دعمًا ماليًا من وزارته، لكن لمثل هذه الرسائل تأثير سلبي، كونها تخلق حالةً من الخوف في أوساط إدارات المؤسسات المذكورة، خاصة تلك التي تعتمد اعتمادًا كليًا على تمويل وزارة الثقافة.

ليس الوزير زوهر الوزير الوحيد الذي أقدم على خطوة كهذه، فقد سبقته الوزيرة ميري ريجف عندما حاولت التصدي لعدد من الأفلام التي لا تتماشى في محتواها مع أجندات الحكومة، ولعل أبرزها كان الفيلم الروائي «فوكس تروت» (٢٠١٧ إخراج شموليك معوز) الذي حاولت ريجف منع عرضه وحاربته بكل الوسائل المتاحة لها كونه يضمّ مشهدًا تقوم خلاله مجموعة من الجنود الإسرائيليين بقتل ركاب سيارة فلسطينيين ثم يقومون بدفن السيارة بمن فيها، كما يتطرق الفيلم

* باحثة وناقدة سينمائية من قرية الرينة- الجليل.

من فيلم «لا أرض أخرى». (صحف)

لانتحار الجنود بعد أداء خدمتهم العسكريّة وارتكابهم الفظائع في الأراضي الفلسطينيّة.

على أَثَر العاصفة التي أثارتها ريجف، تبنّى رئيس بلدية مدينة «معالوت»، التي تبتلع إداريًا قرية ترشيحا الفلسطينية، هذه المحاولات وسعى بدوره في العام ٢٠١٩ إلى إلغاء عرض فيلم «ليئا تسيمل – محامية» في القصر الثقافي في مدينته، وهو مؤسسة تابعة للبلديّة، بحجة تأثيرٍ محتملٍ للفيلم على النسيج الاجتماعيّ في المدينة المختلطة والمس بمشاعر الجمهور، إلا أن نائبة المستشار القضائي للحكومة آنذاك دينا زيلبر، قضت بعدم وجود أساس قانونيّ لقراره، وأكدت أن في الأمر انتهاكًا واضحًا لحريّة التّعبير، كما يُمنع استبعاد محتوى غير متّفَق عليه في أوساط الجمهور لمجرد كونه خلافيًا.

إن محاولات وزراء الحكومات اليمينية أو رؤساء بلديات هي رسالة مفادها أن أنشطة المؤسسات الثقافيّة وأعمال المخرجين السينمائيين خاضعة للمراقبة من السلطة وأذرعها، وأن هناك سعيًا متصاعدًا لتكييف محتوى النشاطات والإنتاجات مع توجهات الحكومة ومؤيديها المتواجدين في مراكز اتخاذ القرار ومواقفهم ورغباتهم وحالتهم المزاجية، كجزء من مساعي تقييد التعدديّة وتنوّع الآراء، والهيمنة على ما تبقى من المساحة الحرّة التي تتمتع بها الفنون.

وبالنظر إلى تاريخ منع عرض الأفلام الطويل نرى أن الجمهور كان ينشط بين الحين والآخر لمنع عرض فيلم أو التشويش على العروض خلال حدوثها. ففي العام ٢٠٢٢ أعلن أحد سكان مدينة برديس حنا عن استضافة فيلم « H2 مختبر السيطرة» للمخرجين نوعام شيزاف وعيديت أفرهامي، ويتناول عملية الاحتلال البطيء للخليل وقمع الفلسطينيين والممارسات الوحشية ضد سكان تل الرميدة وسكان البلدة القديمة عمومًا. كان من المخطط أن يلي العرض حوار مع أحد المخرجين، لكن، قبل العرض بيومين وصلت رسالة إلى رئيس البلدية تطالبه بمنع عرض الفيلم في مؤسسة تابعة للبلديّة، ومن ثم تلقى مدير المركز الجماهيري اتصالات تطالبه بإلغاء العرض نظرًا لحساسية المحتوى، وبالفعل تم إلغاء العرض.

أما في العام ٢٠١١، فأطلق الجمهور عريضة لمنع عرض فيلم «ميرال» للمخرج اليهودي الإيطالي جوليان شنابل الذي يتحدث عن الصحافية الفلسطينية رلى جبريل. وذكرت العريضة أن بطلة الفيلم نشطت ضد إسرائيل وأن الفيلم يصور جنود الجيش الإسرائيلي ككارهين للبشر. ومن المفارقة أن العريضة أوضحت أن هدفها دعوة الناس لعدم مشاهدة الفيلم ولا تهدف إلى منع توزيع الفيلم لأن هذا الطلب ذلك يتعارض مع حرية التعبير!

إن محاولات وزراء الحكومات اليمينية أو رؤساء بلديات هي رسالة مفادها أن أنشطة المؤسسات الثقافيّة وأعمال المخرجين السينمائيين خاضعة للمراقبة من السلطة وأذرعها، وأن هناك سعيًا متصاعدًا لتكييف محتوى النشاطات والإنتاجات مع توجهات الحكومة ومؤيديها المتواجدين في مراكز اتخاذ القرار ومواقفهم ورغباتهم وحالتهم المزاجية، كجزء من مساعي تقييد التعدديّة وتنوّع الآراء، والهيمنة على ما تبقى من المساحة الحرّة التي تتمتع بها الفنون.

مساحة للتناقضات

في الوقت الذي علا فيه صوت ريجف ومن ثم زوهر، وتصاعدت التصريحات المتعلقة بإسكات كلّ صوت يشوّه «صورة إسرائيل الجميلة» ويمس بسمعتها وسمعة جيشها «الأكثر أخلاقيّة»، وازدادت التحركات والتهديدات ضد صنّاع الأفلام وكل منتَج سينمائي لا يتماشى مع الخطاب السائد، ازداد في السنوات الأخيرة عدد الأفلام الممولة إسرائيليًا – ولو جزئيًا- والتي تتطرق لقضايا الاحتلال والنكبة، جزء من هذه الأفلام قيّم، ومهّم، وعلى وجه الخصوص الوثائقيّ منها.

إن هذه التناقضات لافتة، فصناديق دعم الأفلام الإسرائيليّة تموّل أفلامًا تتحدى الخطاب الحكوميّ والجماهيريّ اليمينيّ السائد. وفي الوقت الذي يسعى فيه وزراء لمنع عرض جزءٍ من هذه الأفلام في صالات العرض الإسرائيليّة، تصل الأفلام نفسها إلى المهرجانات العالمية وتمثّل إسرائيل!

ما يثير الاهتمام في حالاتٍ كهذه هو عدم وجود أي تحرّك جاد رسميًا أو شعبيًا أو إعلاميًا ساعٍ لوقف تمويل أو «تمدد» هذه الأفلام ومنعها من الوصول إلى المهرجانات بادعاء تشكيلها خطرًا على «سمعة إسرائيل»، وقد تكون بعض هذه الأفلام طُعمًا لخلق وهم تمتّع دولة الاحتلال بالديمقراطيّة والتعدديّة وحريّة التعبير.

يُعتبر الفيلم الوثائقيّ «١٩٤٨» للمخرجة نيطاع شوشاني أحد أبرز هذه الأفلام، فالفيلم المنتج في العام ٢٠٢٣ والممول من سلطة البث الرسميّة وقناة «كان ١١» خرج من غرفة المونتاج جاهزًا للعرض قبل السابع من أكتوبر/ تشرين الأول، وبما أن الجهة الممولة صادقت على محتواه حين قُدّم كفكرة فهي تعي تمامًا مضمونه سيّما وأنه يعتمد اعتمادًا كبيرًا على الأرشيف العسكري. لا يزال هذا الفيلم المهم ممنوعًا من العرض على شاشة السلطة التي موّلته، والتي تَبث عادة كل إنتاجاتها قبل إخراجها إلى دور العرض والمؤسسات الثقافيّة وحتى المهرجانات. أما هذا الفيلم الذي بات يشكّل خطرًا على الروايّة الإسرائيليّة الرسميّة خاصّة بعد السابع من أكتوبر تلقى قرارًا بالإخفاء إلى أجل غير مسمى. ورغم قرار الجهة الممولة فإن المخرجة تطوف بفيلمها من مؤسسة إلى أخرى وتعرضه لمجموعات صغيرة وبرامج تقتصر على جماهير تعتبر مناهضة للاحتلال وتدعم بعض أشكال النضال الفلسطينيّ.

ليس منع عرض الأفلام في إسرائيل وليد السنوات الأخيرة، وليس مرتبطًا بالقضيّة الفلسطينيّة أو الصراع العربيّ- الإسرائيليّ، إنما لهذا المَنع جذورٌ تمتد إلى قيام الدولة، ومحاولات قادتها التحكّم بالإجماع وتصويب مواقف المواطنين نحو هدف معيّن ورؤية حددتها الجهات القائمة على مشروع الدولة، تصل حد إعادة صياغة الثقافة والتعبئة وحشو العقول بأفكار حول الوحدة التي تقصي كل ما هو مختلف. فيما يلي مراجعة لبعض ممارسات الحكومات المتعاقبة والتي حاولت منع عرض أفلام ليس لمحتواها فحسب، إنما لكونها تعزز الثقافة التي نشأ فيها عدد كبير من المهاجرين اليهود القادمين من الدول العربيّة.

في عام ١٩٦٢، اتخذت هيئة مراجعة الأفلام والمسرحيات قرارًا بعدم الموافقة على عرض فيلمٍ وثائقيّ قصيرٍ بعنوان «مذكرات صوميل» وهو فيلم إسرائيليّ وثق الاضطرابات الطائفيّة والاشتباكات العنيفة والوحشية مع الشرطة أثناء تنفيذ أمر إبعاد سكان حي صوميل في تل أبيب عن منازلهم وإخلاؤها قبيل هدم الحيّ.

لقد تم تصوير الفيلم من قبل شركةٍ تجاريةٍ، وكان من المفترض أن يُعرض في دور السينما قبل عرض

في الوقت الذي علا فيه صوت ريجف ومن ثم زوهر، وتصاعدت التصريحات المتعلقة بإسكات كلّ صوت يشوّه «صورة إسرائيل الجميلة» ويمس بسمعتها وسمعة جيشها «الأكثر أخلاقيّة»، وازدادت التحركات والتهديدات ضد صنّاع الأفلام وكل منتَج سينمائي لا يتماشى مع الخطاب السائد، ازداد في السنوات الأخيرة عدد الأفلام الممولة إسرائيليًا - ولو جزئيًا- والتي تتطرق لقضايا الاحتلال والنكبة، جزء من هذه الأفلام قيّم، ومهّم، وعلى وجه الخصوص الوثائقيّ منها.

فيلم روائي طويل. لكن الهيئة منعت العرض بادعاء كون الفيلم يعرض جزءًا من مشكلة ولا يقدمها من كلّ جوانبها، وبالتالي قد يؤدي إلى تضليل الرأي العام. لكن المحكمة العليا سمحت بعرض الفيلم بدافع حريّة التعبير.

المحكمة تمنع «جِنين جِنين»

في العام ٢٠٠٢ قدّم الممثل الفلسطينيّ محمد بكري فيلمه الوثائقي «جِنين جِنين» الذي صُوِّر في مخيم جنين المنكوب بعد العمليّة العسكريّة «الدرع الواقي» التي شنها جيش الاحتلال الإسرائيليّ، واحتوى الفيلم على مشاهد صعبة توثق التوغل العسكريّ والجرائم المرتكبة ضد سكان المخيم.

في الثامن من كانون الأول ٢٠٠٢، قرر مجلس مراجعة الأفلام مَنع عرض الفيلم، لكن مخرجه محمد بكري استأنف ضد القرار وقبلت المحكمة العليا طلبه بالإجماع، وأُلغي قرار المجلس. في أعقاب هذا القرار، تقدّمت أطراف مُعارضة لعرض الفيلم بطلب إجراء مناقشة حوله، وفي إطار ذلك طلبت الحصول على أمر قضائي مؤقت يمنع عرضه حتى صدور القرار النهائي.

بعد أن حظيّ الفيلم بالمشاركة في عددٍ من المهرجانات العالميّة تقدّمت مجموعة جنودٍ بدعوى ضد الفيلم ومخرجه بتهمة التشهير، لكن المحكمة رفضت الدعوى بادعاء عدم التحقق من وجوه الجنود الظاهرين في الفيلم. لاحقًا تقدم جنديّ واحدٌ بدعوى شبيهة قبلتها المحكمة لسهولة التعرّف عليه في أحد المشاهد. استمر تداول قضية «جِنين جِنين» سنواتٍ طويلة تخللتها الملاحقة والتهديد، وانتهت المعركة القضائية بخسارة بكري، وتغريمه، ومنع عرض الفيلم في المؤسسات الثقافيّة والجماهيريّة ودور السينما، وتقييد الوصول إليه عبر موقع يوتيوب.

لكن قرار المحكمة وكل التقييدات المفروضة لم تنجح في وقف الفيلم، فقد تمكّن محاضرون في الجامعات من عرضه على الطلاب ضمن العمليّة التدريسيّة ولأهدافٍ تعليميّة. كذلك، نظَّمت مجموعاتٌ صغيرة عروضًا بيتيّة له، ولاحقًا تم نسخه وبيعه على أسطوانات DVD، كما عُرض- ولا يزال- عبر منصات افتراضيّة لا تقوى المحكمة على تقييدها كلها.

لقد تحولّت قضيّة منع عرض فيلم «جِنين جِنين» من العرض إلى قضية عامّة، ناقشتها وسائل الإعلام والجامعات، وتوسّعت في تحليلها أقلام الحقوقيين، كونها قضيّة مُثقلة بالإشكاليات القانونيّة.

في المقال المعنوَن «المزيد حول «جنين جنين»- ملاحظات على أثر قرار المحكمة المركزيّة في الجولة الثانية من دعوى منجاوي ضد بكري»، كتبت الحقوقيّة تمار چدرون والحقوقيّ أوري فلوبلسكي أن

المخرج محمد بكري أمام محكمة الاحتلال. (أرشيفية)

ليس منع عرض الأفلام في إسرائيل وليد السنوات الأخيرة، وليس مرتبطًا بالقضيّة الفلسطينيّة أو الصراع العربيّ- الإسرائيليّ، إنما لهذا المَنع جذورٌ تمتد إلى قيام الدولة، ومحاولات قادتها التحكّم بالإجماع وتصويب مواقف المواطنين نحو هدف معيّن ورؤية حددتها الجهات القائمة على مشروع الدولة.

فرض المسؤولية على مخرج الفيلم محمد بكري يأتي في أعقاب تكرار فكرة عدم كون الفيلم وثائقيًا حقيقيًا وتم تصويره بسوء نية، إلى جانب منع عرض الفيلم، وهذان: ادعاء خاطئ وقرار غير متناسب، ولذا فإن النتيجة، أي قرار المحكمة، ليست فعالة، لأن الفيلم لا يزال يعرض.

وتأتي تفسيرات الحقوقيَّين وموقفهما من أن الفيلم كان قد أتيح في وقتٍ سابقٍ للعرض في دور السينما التجارية، لذا فإن قرار منع توزيع الفيلم، وكذلك أمر مصادرة نُسخِهِ، يُثيران إشكاليةً ويعكسان اختلالًا في التوازن بين القيم والتطبيق، في ضوء مرور وقت طويل منذ إطلاق الفيلم للعرض وتاريخ الدعوى المقدمة ضد الفيلم ومخرجه.

وأثار چدرون وفلوبلسكي أسئلة مهمةً وعميقةً حول طلب المدعي إصدار أمرٍ قضائيّ دائمٍ ضد المدعى عليه، وما هي الاختبارات التي يجب على المحكمة تطبيقها من أجل اتخاذ القرار بشأن الموافقة على الطلب أو رفضه. وفي الإجابة حاجة إلى الموازنة بين حرية المدعى عليه الذي خسر في التعبير، والسمعة الطيبة للمدعي.

وأشار چدرون وفلوبلسكي – بالأخذ بعين الاعتبار أن قضية فيلم «جِنين جِنين» استغرقت عشر سنوات تقريبًا- أن الحديث في مرحلة ما أصبح حول نشر محتوى قديم، أي الفيلم الذي تلاشى تأثيره بفعل الزمن، وقد اختفى تقريبًا عن الشاشات، وتراجع النقاش العام حوله، ولم تعد هناك جدوى من منع عرضه وبالتالي يجب إعطاء حرية التعبير الأفضلية عندما تكون احتمالية الضرر الناجم عن نشر محتوى قديم ضئيلة.

الباحث چيورا چودمان كتب حول «جنين جنين» في مقاله «الرقابة على الأفلام في ظروف التكنولوجيا الموزعة»، أن السؤال هو حول المسموح والمحظور، وحول منع عرض فيلم ظاهريًا، بينما ليس من الواضح تمامًا في الصياغة القانونية ما الذي تأمر به المحكمة فعليًا.

يكتب چودمان:«بعد صدور الأمر القضائيّ المؤقت الذي يحظر عرض الفيلم، عُرض عشرات المرات، وربما مئات المرات في جميع أنحاء البلاد: في الشقق الخاصة والأماكن العامة، وفي دور السينما وفي الجامعات، من الأفراد والجمعيات والمنظمات والمجموعات المستقلة. لقد عُرض خلال فعاليات «مغلقة» تقتصر على المدعوين أو الطلاب فقط. لقد شاهده نساء ورجال رفضوا كمواطنين الاعتراف بأن هيئة حكوميّة تحدد ما هو المسموح وما هو المحظور عليهم عرضه. شاهده الفضوليون والمحاضرون؛ لقد عُرض كجزء من مناقشات مختلفة – سياسيّة وفنيّة». وأضاف أن الموافقة مبدئيًا على مقاطعة الفيلم وحتى اعتقال المشاركين في عرضه تطبّق على «الأماكن العامّة للترفيه» فقط، وبالتالي لا تطبّق على المؤسسات التعليميّة والتدريبيّة، وعلى العرض في حال كان جزءًا من محاضرة أو محاضرة ومناقشة، وليس من الضروري أن تتم المحاضرة أو المناقشة في وقت عرض الفيلم فقد تأتي لاحقًا.

يناقش چودمان في مقاله المذكور سابقًا المسألة القانونيّة المتعلقة بقرار مجلس الرقابة على الأفلام منع عرض فيلم في الأوقات التي لم تكن فيها التكنولوجيا متطورة كما هو الحال الآن. فالوصول إلى تقنيات الإنترنت من قبل مجهولي الهوية أصبح أكثر انتشارًا، إضافة إلى تطور الجيل الثالث والرابع (G3 G4) في الأجهزة الخلوية، والـ WiFi وتقنيات نقل المعلومات وتحويلها، كل هذه باتت تحديًا أمام قرارات المنع التي لا يمكنها السيطرة حقًا على المحتوى في حال وصل الفضاء الافتراضي.

لقد تحوّلت قضيّة منع عرض فيلم «جِنين جِنين» من العرض إلى قضية عامّة، ناقشتها وسائل الإعلام والجامعات، وتوسّعت في تحليلها أقلام الحقوقيين، كونها قضيّة مُثقلة بالإشكاليات القانونيّة.

تاريخ الرقابة.. الأشكنازيّة

في شباط ١٩٥٨، عُقد اجتماع في النادي الذي يديره حزب «مباي» الحاكم لمناقشة موضوع الرقابة على السينما في إسرائيل الناشئة. كانت القضايا المتعلقة بـ «رقابة الأفلام» في تلك السنوات مهمة جدًا لأن دور السينما كانت مصدر الترفيه الأكثر شعبيةً في أوساط الفلسطينيين الذين بقوا في البلاد وفي أوساط اليهود، لذا فإن ما تتيح السلطات أو تمنع عرضه، يثير نقاشات حادة. كان المتحدث الرئيس في المناقشة هو المسؤول الكبير في وزارة الداخلية، زئيف ميليون، الذي شغل أيضًا منصب رئيس هيئة مراجعة الأفلام، المسؤولة عن الرقابة على السينما، وانضم إلى المجلس منظم المناقشة الناقد السينمائي في صحيفة «داڤار» زئيف راب نوف. تمحور جزء كبير من المناقشة التي شارك فيها ممثلون عن الشرطة وإدارات دور السينما، حول تأثير العنف في الأفلام على ظاهرة انحراف الشباب.

كانت هيئة مراجعة الأفلام والمسرحيات – أو «الرقابة» كما سمّتها عامة الناس – هيئةً حكوميّةً يعود أصلها القانونيّ والتنظيميّ إلى فترة الانتداب البريطانيّ. وقد تم اعتماد قانون السينما في كتاب القوانين الإسرائيليّ في وقتٍ مبكرٍ بعد إعلان الدولة، شهر آب ١٩٤٨، وقد حدد القانون صلاحيات الهيئة وعملها. كانت هذه الهيئة تعمل تحت إشراف وزارة الداخليّة، ولذلك كان عددٌ من كبار المسؤولين في الوزارة قد شغلوا منصب رئيسها، وتم تعيين أعضاء الهيئة من وزير الداخلية، وكان بينهم ممثلون من وزارات الداخلية والتعليم والأديان والرعايّة الاجتماعيّة وعن قيادة الشرطة، إضافة إلى عددٍ من ذوي الصلة بعالم الفن.

دَرَس أعضاء الهيئة ملخصات الأفلام المقدمة إليهم من الموزِّعين. وإذا أثار فيلم فضولهم سلبيًا طلبوا مشاهدته كاملًا، وإذا اعتقدوا أنه يجب منعه يصدرون أمرًا بذلك.

اجتمعت الهيئة مرتين في السنة لمناقشة الأفلام، وقد أدت الانتقادات الموجهة إلى تشكيلة الهيئة لتوسيعها خلال عشر سنوات من ثمانية إلى ١٨ عضوًا، لتشمل شخصيات عامةً معروفةً مثل الشاعر حاييم غوري. لكن لم تغيّر هذه التعيينات من صورة الهيئة التي خدم معظم أعضائها في مناصبهم سنواتٍ عديدةٍ، وكانوا جميعًا، بلا استثناء، يهودًا من أصول أوروبية.

كان الجزء الأكبر من عمليات الرقابة في إسرائيل، كما في بلدان أخرى، يراد به التحقق من خلو الأفلام من مشاهد العنف أو الأفعال الإجراميّة أو المشاهد الجنسية. حتى العام ١٩٦٧ رفضت هيئة مراجعة الأفلام الإسرائيليّة نحو ١٧٠ فيلمًا روائيًا طويلًا، وهي تعادل ٢٪ من مجموع الأفلام المقدمة للهيئة، وقد تم رفض ثلثيها للأسباب المذكورة سابقًا. وفي تلك الفترة تمت الموافقة على عر ض نحو ١٠٠ فيلم بعد أن اشترطت الهيئة حذف مشاهد العنف والعريّ.

منع الفيلم العربيّ!

في الاجتماع المذكور سابقًا المنعقد في شباط ١٩٥٨، كشف زئيف ميليون (رئيسٌ سابقٌ للهيئة) عن طلبات يتم تقديمها إلى مكاتب الهيئة، مثل السماح بعرض ١٥ فيلمًا مصريًا. أحد الحاضرين كان الصحافي شلومو شمغار، الذي عبّر عن رأيه في الأمر بالقول «نحن بحاجة إلى مكافحة استيراد هذه النفايات»، ليس فقط لأنها «إنتاج العدو» بل لأن «هذه الأفلام الرديئة تعتبر أفيون جماهير المهاجرين من دول الشرق»، وأعلن: «إذا أردنا تثقيف المهاجرين الجدد وخلق أمّة في إسرائيل بمستوى أوروبي علينا أن نتصدى للخطر الكامن في استيراد أحلام الحشيش الشرقية المفقودة».

لقد أثارت قضية الرقابة على الأفلام العربيّة نقاشًا واسعًا في أوساط الهيئة والمثقفين والجمهور. يشدد الباحث چيورا چودمان أن طموح السلطات في إسرائيل، منذ إنشائها، كان فرض الحظر التام على استيراد الأفلام المصريّة وعرضها، حيث اعتبرت القاهرة عاصمة السينما العربيّة. لقد كانت الدوافع الأساسيّة هي حالة الحرب بين الدولتين، لكن بروز اعتبار آخر لم يكن

في الاجتماع المذكور سابقًا المنعقد في شباط ١٩٥٨، كشف زئيف ميليون (رئيس سابق للهيئة) عن طلبات يتم تقديمها إلى مكاتب الهيئة، مثل السماح بعرض ١٥ فيلمًا مصريًا. أحد الحاضرين كان الصحافي شلومو شمغار، الذي عبّر عن رأيه في الأمر بالقول «نحن بحاجة إلى مكافحة استيراد هذه النفايات»، ليس فقط لأنها «إنتاج العدو» بل لأن «هذه الأفلام الرديئة تعتبر أفيون جماهير المهاجرين من دول الشرق».

بالحسبان غيّر المعادلة وهو حاجة «اليهود- العرب» إلى الأفلام العربيّة.

سعت وزارات وشخصيات عديدة في إسرائيل إلى ممارسات تهدف إلى فصل المهاجرين اليهود من الدول العربيّة عن ثقافتهم الناطقة بالعربية حتى يسرّعوا عملية اندماجهم في الثقافة الإسرائيليّة الأشكنازيّة المهيمنة، لكن في السنوات الأولى لقيام إسرائيل كان هناك احتياج لدى هؤلاء المهاجرين للتواصل مع ثقافتهم الشرقيّة العربيّة، وقد اعترفت السلطات بذلك لاحقًا وبات من المستحيل فرض حظر على عرض الأفلام المصريّة، فكان الحل هو فرض رقابة على محتوى الأفلام. بما أن السينما كانت وسيلة الترفيه الأكثر شعبيّة لدى الفلسطينيين الذين بقوا في البلاد وأصبحوا مواطنين في إسرائيل، انصبت جهود الرقابة على منع عرض أفلام مصريّة تُسهم في إيقاظ وعيّ المواطنين الفلسطينيين الوطنيّ والسياسيّ.

يكتب الباحث چيورا چودمان في مقاله «الرقابة على الأفلام في فترة الانتداب البريطانيّ» أن فترة الانتداب شهدت عددًا من الممارسات ضد دور السينما والأفلام كنوع من العقاب للفلسطينيين، مثل شطب مشهد من فيلم «ليلة الحظ» بطولة أنور وجدي كونه تضمن أغاني تدعو إلى الوحدة العربيّة مصحوبة برفع أعلام سورية ولبنان.

كما رفضت الشرطة التي عملت في منطقة مرج ابن عامر طلب صاحب دار سينما صيفيّة، أي التي كانت تعرض أفلامها في الهواء الطلق في العفولة، عرض الأفلام العربيّة لسكان القرى العربيّة المجاورة، لكن الرفض لم يكن بسبب فرض الحكم العسكريّ على الفلسطينيين وتقييد حركتهم، بل لأن السلطات عرفت أن الجمهور المستهدف هم سكان المستوطنات الذين كانوا يتحدثون العربية.

في العام ١٩٤٧ حرَقت عصابة الإرجون دار سينما بملكية فلسطينية وهي «سينما ريكس» في القدس، وأُغلقت «سينما الحمرا» في يافا. بعد إعلان إسرائيل دولةً أُعيد فتح كلتا دارَي العرض بملكية يهودية وتحت رقابة السلطات.

أثرت شعبيّة الأفلام العربيّة على إجراءات السلطات ودور العرض المملوكة لليهود، في صيف العام ١٩٥٢ بدأت دار سينما «أرغمان» تعمل في حيّ فلورنتين في تل أبيب، وكانت دار عرض ذات سقف مفتوح وتعمل خلال ساعات النهار. وفي ربيع عام ١٩٥٣ وصلت رسالة إلى رئيس الوزراء دافيد بن غوريون يشكو المرسل فيها من القيود الصارمة التي يفرضها صاحب دار العرض على عرض الأفلام العربيّة مقابل السماح بعرض أفلام بلغات أوروبيّة متعددة. لم تغيّر الرسالة الواقع لأن السلطات كانت ترى في التقليل في حضور اللغة العربيّة انقاذًا للقيم والأخلاق اليهودية، لقد كانت هناك قرارات غير مكتوبة تسعى إلى إبادة اللغة العربيّة.

بعد حرب العام ١٩٦٧ تعزز الشعور بالقوة لدى أعضاء هيئة مراجعة الأفلام ولم تعد الأغاني الوطنية في الفيلم العربيّ عاملًا مُهددًا كما يذكر الباحث چيورا چودمان في مقاله «الرقابة على الأفلام العربيّة في إسرائيل». سمحت وزارة التجارة والصناعة بعد الحرب مباشرة، بتوزيع الأفلام المصريّة في إسرائيل، وقدم نحو عشرين فيلمًا للمراجعة حتى نهاية العام ٦٧، وأنشئت آلية للرقابة على الأفلام المخصصة للعرض في الأراضي المحتلة حديثًا، لذا سُمح باستيراد أفلامٍ من الدول العربيّة لعرضها في دور السينما في القدس الشرقية ومدن الضفة الغربيّة وقطاع غزة، مع ذلك ناقشت الحكومة الأمر ذلك في آذار ١٩٦٨ ووعد وزير التجارة والصناعة آنذاك زئيف شيرف باختيار أفلام تخلو من المضامين المُعاديّة وتزخر بـ «الراقصات الشرقيات» وما شابه.

سمحت وزارة التجارة والصناعة بعد الحرب مباشرة، بتوزيع الأفلام المصريّة في إسرائيل، وقدم نحو عشرين فيلمًا للمراجعة حتى نهاية العام ٦٧، وأنشئت آلية للرقابة على الأفلام المخصصة للعرض في الأراضي المحتلة حديثًا، لذا سُمح باستيراد أفلامٍ من الدول العربيّة لعرضها في دور السينما في القدس الشرقية ومدن الضفة الغربيّة وقطاع غزة، مع ذلك ناقشت الحكومة الأمر ذلك في آذار ١٩٦٨ ووعد وزير التجارة والصناعة آنذاك زئيف شيرف باختيار أفلام تخلو من المضامين المُعاديّة وتزخر بـ «الراقصات الشرقيات» وما شابه.

علت أصوات معارضة لاستيراد أفلام من دول معاديّة، لكن وزير الشرطة في تلك الفترة إلياهو ساسون قال إنه يفضل أفلامًا خاضعة للرقابة في دور السينما في ظل ازدياد أجهزة التلفزيون في البيوت وقدرة الجمهور على مشاهدة برامج التلفزيونات العربيّة.

بعد سنوات من تداول القضيّة في أروقة مكتب رئيس الوزراء ووزارة الداخلية وهيئة الرقابة ومستشاري رئيس الوزراء للشؤون العربيّة، استسلمت السلطات لأصحاب الدور العرض ومصالحهم الاقتصاديّة، وتم استثمار دور السينما لبث الدعاية الإسرائيليّة.

العربيّ ليس وحيدًا

في السنوات الأولى للدولة كانت هناك رغبة بمنع أي تواصل مع ألمانيا والشعب الألماني، وتم حظر الأفلام الناطقة باللغة الألمانية. كان فيلم «روزماري» (١٩٥٨) أول فيلم ألمانيّ يعرض للجمهور الإسرائيليّ ويقف وراء إتاحة العرض الناقد السينمائي لصحيفة «معاريف».

لم تكن الحرب بين العرب وإسرائيل سببًا وحيدًا لمنع عرض الأفلام، لقد شمل فرض الرقابة على السينما لأسباب سياسيّة الحرب الباردة أيضًا. حاولت إسرائيل إظهار الحياد وعدم إظهار أي نوع من أنواع التأييد أو التشهير بأي من القوتين الأميركيّة والسوفييتيّة من خلال استيراد المنتجات. لذا تم استبعاد الأفلام الأميركيّة المعادية للشيوعيّة. حاولت إسرائيل الحفاظ على علاقتها مع الاتحاد السوفييتي بسبب العلاقات مع الجاليات اليهوديّة في أوروبا الشرقيّة وعمليات تشجيع الهجرة منها.

تركت التغييرات السياسيّة في العالم أثرها على نوعيّة الأفلام المعروضة في دور السينما الإسرائيليّة ومضامينها، فقد استبعدت الأفلام الأوربيّة التي تسخر من الحرب الباردة، وأفلام التجسس، وأفلام تمجد التمرّد والثورات مثل الفيلم الإيرلندي «بدر ماينهوف»، وأخرى تتعاطى مع قضايا دينيّة حساسّة. لقد شهدت المحاكم الإسرائيليّة أكثر مِن نقاش حول الأفلام، كان أكثرها إثارة في العام ١٩٨٨ عندما منع عرض فيلم المخرج مارتن سكورسيزي «الإغراء الأخير للمسيح» بحجة المس بمشاعر المؤمنين المسيحيين، لكن معارضي المنع استأنفوا للمحكمة العليا التي سمحت بعرض الفيلم منعًا لانتهاك حريّة التعبير.

المراجع

جدرون، تمار، وأوري فلوبلسكي. «المزيد حول ‹جنين جنين›: ملاحظات على أثر قرار المحكمة المركزيّة في الجولة الثانية من دعوة منجاوي ضد بكري.»

چودمان، چيورا. «الرقابة على السينما في فترة الانتداب البريطاني ١٩٢١–١٩٤٨.» مجلة إسرائيل، العدد ٢٧–٢٨، صفحات ٢٤١–٢٧٠.

چودمان، چيورا. «الرقابة على الأفلام السينمائية العربية في دولة إسرائيل ١٩٤٨–١٩٦٧.» مجلة دراسات، العدد ٣٩، سنة ٢٠٢٣، صفحات ١٩٩–٢٢٤.

چودمان، چيورا. «المس بإمبراطوريّة ودودة: الرقابة على السينما في إسرائيل والحرب الباردة ١٩٤٨–١٩٦٧.» مجلة دراسات، العدد ٣٧، سنة ٢٠٢٢، صفحات ١٢١–١٤٦.

چودمان، چيورا. «المقاطعة والرقابة على الأفلام السينمائية الألمانية في دولة إسرائيل.» مجلة إسرائيل، العدد ٣١–٣٢، سنة ٢٠٢٤، صفحات ٥٩–٩٠.

يوفال، يونتان. «الرقابة على الأفلام في ظروف التكنولوجيا الموزعة: من ‹يوميات صوميل› إلى ‹جنين جنين›.» مجلة دراسات قانونية، المجلد ١٥، العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، صفحات ٥٥٥–٥٩٢.